المحاضرة الحادية عشر: عدي الهواري

يؤكد عالم الاجتماع الجزائري وأستاذ العلوم السياسية، الهواري عدي، أن رفض قيادة الجيش الاعتراف بمشروعية مطالب الحراك الشعبي يعقّد الأزمة السياسية في البلاد. وفي مقابلة مع *الأخبار*، يشير إلى أن جوهر المشكلة يكمن في غياب ثقة الشعب في قيادة المؤسسة العسكرية، التي سبق لها أن أشرفت على تزوير الانتخابات. ورغم ذلك، فإن ما يطمح إليه الحراك ليس أمراً مستحيلاً، بل يتمثل في إقامة دولة القانون، وتحقيق التداول السلمي على السلطة عبر انتخابات نزيهة، وضمان حرية التعبير.

المواجهة بين الحراك والجيش: السيناريوهات المحتملة:

الصراع بين هيئة أركان الجيش والحراك مستمر، حيث تحاول القيادة العسكرية اختبار مدى قدرة الجزائريين على الاستمرار في الاحتجاجات. كانت المؤسسة العسكرية تأمل أن يتراجع الحراك خلال شهر رمضان، ثم توقعت أن الصيف والعطلة الجامعية سيضعفان عزيمة المتظاهرين. ومع ذلك، هناك قرارات مهمة منتظرة في الأشهر القادمة، نظرًا للوضع المعقد الذي تواجهه قيادة الجيش، والذي أصبح عائقًا أمام تأسيس شرعية جديدة بعد استقالة الرئيس بوتفليقة. النظام لم يعد لديه قاعدة اجتماعية، كما أن خيار القمع لا يحظى بإجماع داخل المؤسسة العسكرية. في النهاية، سيتعين على قيادة الجيش تقديم تنازلات للحراك، الذي لا يزال مصممًا على فرض تغيير النظام. لن تنتهي هذه المواجهة إلا عندما تعترف المؤسسة العسكرية بمشروعية مطالب الشعب، إذ أن البلاد تعيش ثورة حقيقية، ومن الصعب تخيل كيفية إعادة إحياء نظام فاسد كانت هيئة الأركان أحد أعمدته الأساسية.

المطلب الأساسي للحراك الشعبي:

يرفض الجزائريون أن يستمر الجنرالات في تعيين الرئيس والبرلمان عبر التلاعب بالانتخابات، مما يمنح الشرعية لأحزاب لا تعكس تنوع المجتمع. لذا، فإن جوهر مطالب الحراك هو إنهاء هذا التدخل العسكري في العملية السياسية، وإقامة انتخابات حرة ونزيهة.

هل يهدد رفض الحراك للانتخابات الانتقال السلمي؟

هناك مقاربتان مختلفتان لحل الأزمة. من جهة، تسعى هيئة الأركان لإجراء انتخابات رئاسية تحافظ على جوهر النظام مع تغيير الوجوه. ومن جهة أخرى، تطالب الحركة الشعبية بمرحلة انتقالية تحت إشراف شخصيات مستقلة ذات مصداقية، بهدف تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. ورغم أن الجنرالات يعلنون موافقتهم على العملية الانتقالية، إلا أنهم يصرون على أن يكون الرئيس المنتخب هو من يقودها. لكن المشكلة الأساسية تكمن في انعدام الثقة في قيادة الجيش، التي سبق لها أن أشرفت على تزوير الانتخابات.

الجيش بين الشرعية الوطنية والفساد:

يشير الهواري عدي إلى أن الجماهير التي تتظاهر تتهم النظام والجنرالات بإضعاف الأمة بسبب الفساد. ورغم أن الفساد ليس سمة شائعة بين جميع الجنرالات، إلا أن هذا المصطلح أصبح، في أذهان الناس، مرادفاً لهذا الواقع، بسبب سيطرة القيادة العسكرية على تعيين المسؤولين السياسيين ووضع نفسها فوق القانون. فلا يمكن لأي قاضٍ أن يلاحق جنرالاً متورطاً في الفساد أو الأنشطة غير المشروعة، مما أفقد الوطنية العسكرية مصداقيتها. ويرى عدي أن الحراك الشعبي يعبر عن وطنية حقيقية، تجلت في مظاهرات ضخمة رفع فيها المتظاهرون العلم الوطني بفخر.

كما أن النظام، من وجهة نظره، خان رموز الأمة وذكرى الشهداء، خاصة عندما سافر بوتفليقة لتلقي العلاج في مستشفى تابع للجيش الفرنسي، الذي استخدم النابالم ضد القرى الجزائرية خلال حرب التحرير. ورغم أن الحراك لم يتوقف عن ترديد شعار "الجيش والشعب إخوة"، فإن المحتجين يميزون بين الجيش كمؤسسة للدولة وقيادته، التي تحولت منذ فترة طويلة إلى فاعل سياسي غير دستوري. فالمعارضة تركز على الدور السياسي للقيادة العسكرية، وليس على الجيش نفسه.

هل يشكل الحراك فرضاً لأيديولوجيا معينة؟

يؤكد عدي أنه لا يعتقد أن الحراك الشعبي يسعى لفرض أيديولوجيا معينة، مشيراً إلى أن المجتمع الجزائري، مثل العديد من المجتمعات الأخرى، يعاني من انقسامات أيديولوجية وسياسية. فلا يوجد مجتمع يتمتع بتوافق كامل في المجال السياسي، وهذا الوهم هو ما حاولت التيارات الشعبوية الترويج له في العالم العربي، لكنها لم تنجح. ما يسعى إليه الحراك، كما يتضح من شعاراته الأساسية، هو بناء دولة قانون، وتحقيق انتقال سلمي للسلطة، وضمان حرية التعبير.

ويشدد عدي على أن انتصار التيارات العلمانية أو الإسلامية في الانتخابات ليس هو الأمر الأهم، بل الأهم هو الالتزام بقواعد الديمقراطية، مما يعني أن السياسيين يجب أن يكونوا مستعدين للتخلي عن السلطة إذا خسروا الانتخابات. فالشعب يريد أن يكون لديه القدرة على محاسبة المسؤولين من خلال الانتخابات، ومعاقبتهم إذا لم يوفوا بوعودهم، وملاحقتهم قضائياً إذا سرقوا أموال الدولة. ورغم أن الجنرالات لا يزالون يرفضون هذه المطالب، إلا أنهم في النهاية سيجدون أنفسهم مضطرين لقبولها، لأنهم لا يملكون خيارات أخرى.

الشعبوية: أداة تحرر أم وسيلة للهيمنة؟

يشير عدي إلى أن الشعبوية كانت وسيلة فعالة لمواجهة الاستعمار الفرنسي، حيث ساعدت في توحيد الشعب ضد الاحتلال. لكن بعد الاستقلال، تحولت إلى أداة أيديولوجية استخدمها النظام لتبرير احتكار السلطة ومنع تقدم البلاد. في السياق السلمي، تصبح الشعبوية مجرد مزايدة خطابية فارغة، كما شهدنا في الجزائر، حيث أدت إلى قطيعة بين الدولة والمجتمع، وأعاقت التنمية الاقتصادية، وأكدت على اقتصاد الريع والزبائنية. في هذا الإطار، يوضح عدي أن الشعبوية ليست

أداة ثورية في زمن السلم، بل قد تؤدي إلى نتائج عكسية، كما يتضح من صعود اليمين المتطرف في أوروبا، أو الشعبوية العنصرية التي تبناها ترامب في الولايات المتحدة.